القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول

The agricultural sector in Algeria as an alternative to the Post-petroleum stage

شراف عقون[1] ، بوفنغور خديجة[2]، عزيز بوروينة [3]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق، التنمية المستدامة (الجزائر)،، aggoun.charaf@yahoo.fr

[2] جامعة جيجل(الجزائر)، boufenghour.khadidja@gmail.com

[3] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مخبر الدراسات الاقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة– حالة برج بوعريريج (الجزائر)،a.bourouina@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/17 تاريخ القبول: 2022/03/09 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز أهمية التنويع الاقتصادي ومقوماته في الجزائر والتطرق لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يعد قطاعا استراتيجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية، إلا أن أداءه يبقى ضعيفا ، نتيجة ضعف مساهمته في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الفلاحي، الاقتصاد الوطني

Abstract:

This paper aims to Highlighting the agricultural sector As a développementale alternative to the Algerian economy Under economic conditions Algeria's critical outcome Oil prices are falling in the markets International, by highlighting the importance Economic diversification and its components Algeria and the reality of the sector The peasant in Algeria and the extent His contribution to the national economy Therefore, this study reached That the agricultural sector is one of the most important Strategic sectors in development Economic development in Algeria It has a natural and human constituents But its performance is weak compared to this Possibilities and efforts The government's efforts to develop it, is evident Through the weakness of his contribution In GDP and employment And the achievement of Food supply

Keywords:Diversification Economic, agricultural sector . Économie nationale

المؤلف المرسل: شراف عقون، **الإيميل:** aggoun.charaf@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقي التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، حيث يرتكز مفهوم التنويع على تكامل مدروس بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الخروج من التبعية لقطاع اقتصادي وحيد.

وفي ظل الظروف الاقتصادي الحرجة التي تعيشها الجزائر جراء تراجع عائدات النفط من جهة والاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، يستوجب على الدولة إيجاد استراتيجيات مكملة أو بديلة لقطاع المحروقات، وذلك بالتركيز على التنويع الاقتصادي والسعي لرفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الناتج المحلي، والذي يعد القطاع الفلاحي من بين أهم البدائل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

" **ما هو واقع اعتماد القطاع الفلاحي كبديل تنموي في الاقتصاد الجزائري؟**"

وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق إلى:

أولا: الأزمة النفطية (2014) وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري.

2. الأزمة النفطية (2014) وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري

1.2.أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع النفطي أو ما يسمى بالاقتصاد الأحادي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، إذ تعتمد بشكل كبير في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتربوية....إلخ، ويمثل هذا المصدر الوحيد للدخل مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مسيطرة ودولة ذات سيادة في الآجال المتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة وكذا تراجع الاحتياطي الوطني لهذه المادة (كريمة نتاش، 2017، صفحة 14) .

وتتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري في كونه: (قرومي و بن ناصر، صفحة 268)المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، كونه يمثل حوالي 97% من إيرادات الدولة جراء تصديره إضافة لتغطيته للقروض الخارجية.

- ✓ مصدر لإيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية مما يسمح بتحقيق معدلات استثمار عالية وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ المساهمة في إنشاء وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة وبالتحويلات البتروكيميائية مما يمكن استعماله كمادة أولية ووسيطة في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يوفر قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت وغيرها.
- ✓ مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء إضافة للاستهلاك الصناعي.
- ✓ مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البيتروكيميائية المختلفة.

كما يمكن توضيح الأهمية الاستراتيجية للمحروقات عامة والنفط خاصة لاعتباره المحدد الرئيسي لبقية المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال الجوانب التالية:

❖ **مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري:** تساهم المحروقات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام الوطني، إذ تستحوذ على النسبة الأكبر مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2010-2014)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8
الناتج الداخلي الخام	11991.6	14588.6	16208.7	16650.2	17242.5
نسبة المساهمة	%34.9	%35.9	%34.2	%29.8	%27.0

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.

التقرير السنوي لبنك الجزائر2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري، وهو ما تأكده نسبة مساهمته المرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2010-2014) ففي سنة 2012 ساهم قطاع المحروقات بنسبة 34.2% في تكوين الناتج الداخلي الخام، فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة 59.2% (منها الفلاحة 8.8%، الصناعات خارج المحروقات 4.5%، بناء و أشغال عمومية 9.2%، خدمات خارج الإدارة العمومية 20.4%، خدمات الإدارة العمومية 16.3%) وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

❖ **مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية:** يتشكل هيكل الصادرات الجزائرية في معظمه من المحروقات الذي يساهم بحوالي 98 % من إجمالي الصادرات.

الجدول رقم (02): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2014)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	4247.33	5308.396	5548.331	5144.430	4818.210
صادرات المحروقات	4175.22	5218.972	5458.903	5061.250	4683.740
نسبة المساهمة	%98.30	%98.31	%98.39	%98.3	%97.20

المصدر: المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات يشكل نسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)، وضعف وعدم فاعلية القطاعات غير النفطية التي ساهمت بأقل من 3% من إجمالي الصادرات، وهو ما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي وتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

❖ **مساهمة إيرادات المحروقات في تكوي إيرادات الموازنة العامة الجزائرية:** تعتبر الجزائر احدى الدول الريعية الي تعتمد أساسا على إيرادات المحروقات، وكما يوضح الجدول رقم (03) فإن هذه الإيرادات تعد أهم مصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة والتي بلغت مساهمتها بنسبة لا تقل عن 59% خلال الفترة (2010-2014).

الجدول رقم (03): مساهمة المحروقات في الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة الجزائرية (2010-2014)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4
إيرادات المحروقات	2905.0	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	%66.1	%68.7	%66.0	%61.7	%59.0

المصدر: المرجع السابق.

2.2. أسباب الأزمة النفطية 2014

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف مند منتصف سنة 2014 حتى بداية سنة 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 35 دولار في جانفي عام 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار مند انهيار عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية، (حميدوش و بوعكريف، 2017، صفحة 3) ويرجع هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل يمكن إبراز أهمها فيما يلي: (السعيداني و وأخرون، 2014، صفحة 114).

- ✓ **زيادة العرض:** تعود هذه السياسة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أضاف حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، إضافة للتغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة الأوبك، التي أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافدة فيها.
- ✓ **انخفاض الطلب:** يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة للدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلك للطاقة حيث سجل نهاية عام 2015 معدل نمو 6.9% وهو أضعف

معدل له مند الأزمة المالية العالمية إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية مند عام 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهين بكون بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكة له.

✓ **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار بعد قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بـ 0.25% نهاية ديسمبر 2015، وبحكم العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط كون هذا الأخير مسعر بالدولار فإن ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعاره.

✓ **العامل السياسي:** لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ، وخاصة في الشرق الأوسط إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد ساهمت كل من السعودية، روسيا، ايران، الولايات المتحدة، العراق، وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض.

3.2. انعكاسات الأزمة النفطية (2014) على الاقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط التي تهاوت إلى أدنى مستوياتها، فبالرغم من التأثير المحدود لهذا الانخفاض على النمو الاقتصادي الجزائري الذي بلغ 3.7% نهاية سنة 2015، بينما كان 2.7% سنة 2013، إلا أن تأثيراتها كانت واسعة على كل من التوازنات الداخلية والخارجية التي أضعفت الاقتصاد الجزائري وتتمثل أهم هذه التأثيرات فيما يلي: (بوقصبة و بوعبد الله، 2016، صفحة 12)

✓ **الموازنة العامة للدولة:** تأثرت الموازنة العامة الجزائرية بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط بدءا من سنة 2014، إذ انخفضت الإيرادات الإجمالية للموازنة خلال هذه السنة إلى 5719.0 مليار دينار، بينما كانت 5975.5 مليار دينار سنة 2013، و هذا راجع إلى انخفاض ايرادات المحروقات في الموازنة من 3678.1 مليار دينار إلى 3388.3 مليار دينار خلال نفس الفترة، كما ارتفع عجز الموازنة ليصل 15.7% من الناتج

الداخلي الإجمالي عام 2015، بينما سجل 1.4% من هذا الناتج سنة 2013، وعلى إثر تمويل هذا العجز فقد صندوق ضبط الإيرادات موارد هامة خفضت رصيده من 70 مليار دولار سنة 2013 إلى 54.8 مليار دولار سنة 2014، إلى حدود 20 مليار دولار نهاية سنة 2015.

✓ **رصيد الميزان التجاري:** أدى إخفاض أسعار النفط بالسوق الدولية إلى تراجع حاد في قيمة صادرات المحروقات من 63.663 مليار دولار عام 2013 إلى 58.362 مليار دولار عام 2014 ليصل 33.08 مليار دولار عام 2015، و بالتالي انخفاض الصادرات الجزائرية الإجمالية من 64.8 مليار دولار عام 2013 إلى حدود 60.1% مليار دولار عام 2014 ثم 34.6 مليار دولار عام 2015 في حين قدرت الواردات الجزائرية الإجمالية ما يقارب 55مليار دولار عام 2013 و 59.6 مليار دولار عام 2014 لتبلغ 52.6 مليار دولار نهاية عام 2015، مما أدى إلى تراجع حاد في رصيد الميزان التجاري من 9.88 مليار دولار عام 2013 إلى 0.46 مليار دولار عام 2014، ليسجل عجزا في نهاية عام 2015 بقيمة (18.08) مليار دولار.

✓ **الاحتياطيات من النقد الأجنبي:** في ظل التراجع الحاصل في رصيد الميزان الجاري تزايد الاعتماد على الاحتياطات الرسمية المحققة خلال فترة الطفرة النفطية لتمويل هذه العجوزات مما أدى إلى تراجع هذه الاحتياطات من 194مليار دولار عام 2013 إلى 173 مليار دولار سنة 2015، لتقدر ب 108 مليار دولار نهاية سنة 2016.

وحسب توقعات خبراء الحكومة سيبلغ عجز ميزان المدفوعات مستوى 5.4 مليار دولار سنة 2018، وسيتم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف ما يفسر استمرار تقلص هذا الأخير و تراجعه إلى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع ان يسجل في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال و العملة الصعبة التي تخرج من الجزائر و تدخل إليها وهذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلقة بالسلع والخدمات، وتحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب (اوضيفة، 2017، صفحة 53).

4.2.الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة النفطية (2014)

تتمثل أهم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للتخفيف من حدة الأزمة فيما يلي (حميدوش و بوعكريف، 2017، صفحة 117،118).

✓ استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثار تراجع أسعار النفط على النمو.

✓ تخفيض سعر الصرف كإجراء يسمح برفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائر.

✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 إذ انخفضت هذه النفقات بـ 8.8% مقارنة بعام 2015، بحيث انخفض تقدير كل من ميزانية التسيير بـ 3.3% وميزانية التجهيز بـ 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على الكثير من المنتجات وخفض التوظيف في القطاع العام ، إضافة إلى رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، كما عرف قانون المالية لسنة 2017 الكثير من الزيادات في الأسعار والضرائب و الرسوم.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة هذه الأزمة ناجحة على المدى القصير كون الهوامش الوقائية للمالية العامة سوف تنفذ في بعض سنين إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن الإجراءات الأخرى كخفض العملة والإنفاق العام ورفع الضرائب سيؤدي إلى تضرر المجتمع، وعليه يفرض على الدولة الجزائرية لمواجهة هذا الظرف الصعب أن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي من أجل استدامة المالية العامة في المدى القصير، المتوسط والطويل ولهذا لابد من التوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية خاصة وأن الجزائر تتوفر على عدة مقومات من بينها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الأولية من غير النفط والغاز، والمياه، عدد السكان والسياحة .....، التي تساعدها على تحقيق التنويع وتزيد من خياراته (بن نية و محفوض، 2017، صفحة 270).

3. التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار في الجزائر نظرا للمخاطر الجمة التي تكتنف الاعتماد على عائدات النفط باعتباره مورد ناضب وعدم استقرار أسعاره في السوق الدولية والذي يترجم بتراجع في جمع الإيرادات العامة بالموازنة مع التزايد المطر لحجم النفقات وتعزيز لقدرة الاقتصاد التمويلية تسريعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ليصبح من الضروري إيجاد استراتيجية جديدة مكملة لقطاع المحروقات وذات إيرادات بعيدة عن تقلبات السوق العالمية وذلك بالتركيز على التنويع الاقتصادي (أوكيل، 2016، صفحة 247،248).

1.3.مفهوم التنويع الاقتصادي

❖ **تعريف التنويع الاقتصادي:** "يتضمن التنويع الاقتصادي تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة بتبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية يرتكز على تكامل مدروس بين مختلف القطاعات، أو هو استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يحقق تراكم في القدرات الذاتية وقدرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات وبالتالي سد منابع التخلف والتبعية والاعتماد على الخارج".(حميد قرومي، محمد بن ناصر، ص 270)

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر فالتنويع الاقتصادي يعني "الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا (حميدوش و بوعكريف، 2017، صفحة 118).

وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في: (بلعلما، 2018، صفحة 332،333).

✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

✓ تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.

✓ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

✓ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

❖ **أهداف التنويع الاقتصادي:** يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي (سويح و بن طيوش، 2017، صفحة 219):

✓ التقليل من نسبة الأزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية والقدرة على تسييرها، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.

✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

❖ **محددات التنويع الاقتصادي:** هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي (بشلول و وأخرون، 2017، صفحة 229):

- ✓ **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري.
- ✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية والحصول على التمويل.

وعليه فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال و إنشاء وتطوير صناعات جديدة، كما يتطلب نجاح التنويع الاقتصادي توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها. (سويح و بن طيوش، 2017، صفحة 219).

❖ مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتميز الجزائر بإمكانيات ومؤهلات زراعية وسياحية وبشرية قادرة على المساهمة الحقيقية في تنويع الاقتصاد الجزائري، يبقى فقط إمكانية استغلالها مجتمعة على أرض الواقع وصولا للمفهوم الصحيح للتنويع الاقتصادي، إذ تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا محتلة المرتبة الأولى من حيث المساحة الإجمالية في الدول العربية، كما تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية، ولها قاعدة صناعية كبيرة في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج لتلبية الطلب المحلي و من ثم التصدير، ويمكن تلخيص أهم المقومات التي تملكها الجزائر للتحول من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الإنتاجي فيما يلي: (اوضيفة، 2017، صفحة 58،59).

✓ **تنوع الموارد الطبيعية:** تمثل الجزائر ثالث أكبر حامل احتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالنسبة للطاقة الشمسية المحتملة تصل أشعة الشمس إلى3000 ساعة سنويا مع امتلاكها لثروات منجميه أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، اليورانيوم....إلخ، هذا وتتوفر الجزائر على مقومات زراعية مهمة إذ تقدر المساحة الزراعية بـ 42.4 مليون هكتار أي ما يعادل 18% من المساحة الإجمالية للبلد، و8.458 مليون هكتار مساحة زراعية مستغلة بما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

✓ **حجم السوق:** حيث بلغ عدد السكان في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات نحو 40.4 مليون نسمة جانفي 2016.

✓ **البنية التحتية:** تمتلك الجزائر بنية متطورة نسبيا، منها شبكة الطرق طولها حوالي 112039 كلم كما يوجد تقريبا 3973 كلم من السكك الحديدية، وحوالي 11 ميناء تجاري يقدم مختلف أنواع الخدمات و36 مطارا من بينها 16 مطار دولي.

✓ **المحيط التقني:** بلغ معدل التمدرس 96%، في حين بلغ معدل محو الأمية 86%، كما تعمل الجزائر على مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة.

✓ **المجال السياحي:** تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية هائلة فهناك عدة أصناف للسياحة منها السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، سياحة الحمامات المعدنية، والتي تعود كلها بالأساس إلى الموقع المتميز للجزائر وتنوع تضاريسها والتراث التاريخي العريق الذي تتميز به.

2.3.إجراءات تفعيل سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري (نموذج النمو الاقتصادي الجديد)

اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك عن الخطوط العريضة لنموذج اقتصادي جديد باشرت به في جوان 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى تحقيق تغيير جدري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، و تسعى الجزائر من خلال هذا النموذج أولا لتجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منتصف 2014، ثم الخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، و قد تضمن النموذج جملة إصلاحات هيكلية مرحلية عميقة تمتد لغاية 2030، متضمنة لجوانب جبائية

وإصلاح نظام الدعم الراهن و تحديث الإدارة وعصرنتها،(خالد زرموت، 2017، ص 1195) لتمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو (Ministèredesfinances، 2016، صفحة 11):

مرحلة الإقلاع (2016-2019): وتتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة، وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- ✓ **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- ✓ **مرحلة الاستقرار أو التقارب(2026-2030):** والتي في آخرها يكون الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030)(Ministèredesfinances, 2016, p. 02) :

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5% وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة.
- ✓ رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.
- ✓ تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.
- ✓ تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معد نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030، من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.
- ✓ تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

وتتمثل استراتيجيات السياسة الجديدة للنمو في:

❖ **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** يهدف النموذج إلى إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، ويشير مضمون هذا النموذج إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على

القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه، نظرا لنقص الخبرة في هذا المجال وضعف البنى التحتية لهذا القطاع.

❖ **نظام الاستثمار:** يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق تم وضع تصور لمستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدل نمو اقتصادي أعلى، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه السواء وهذا ما يتطلب تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات هيكلية واقعة للنمو، واعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات (Ministèredesfinances، 2016، صفحة 11.12)

❖ **الملاءة الخارجية:** يشير النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير، ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة فلاحة، خدمات)، وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع، والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة، كما يتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة:(المديرية العامة للضرائب)

- بحجم التغيرات في هيكلة الإنتاج.
- تطور الاستدانة الداخلية.
- قابلية الدفع الخارجية.
- التحول الطاقوي.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ستة نقاط استراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلى للاستثمار في الجهيز العمومي ومواصلة النظام

البنكي وتطوير سوق رأس المال، كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي، وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية، في نفس السياق يوصي معدوا الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج النجاعة الطاقوية يرافقه برنامجا صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومات الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.(المديرية العامة للضرائب).

4. القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل فيها، وقد تم استخدام القطاع الفلاحي في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، سيما وان الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها تحصل الزراعة على جانب كبير من الجهود الإنمائية، دون أن تتحمل نصيبا ملائما من الأعباء المالية، ولهذا ومهما كانت الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة لما يمكن لهذا القطاع من أن يسهم بنصيب كبير في زيادة الإيرادات العامة لأغراض التنمية، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يؤدي إلى تخفيض نفقات الاستيراد مما يسمح بتحويل الأموال إلى مشاريع تنموية، هذا وقد أصبح هذا القطاع يمثل ركيزة للتنمية ببعده البيئي أيضا بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنويع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة. (مسعودي، 2015، صفحة 77،78).

1.4.الإمكانيات الفعلية للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، نظرا لما يتوفر عليه من مقومات تؤهله ليكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ومن بينها:

❖ **الأراضي الزراعية:** تتمتع الجزائر بمساحة كبيرة من الأراضي الزراعية تقدر بـ 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، كلها صالحة للزراعة إذا ما استغلت جيدا، فهي صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية التي تشكل أكبر فضاء متوسطي زراعي، إضافة للمنخفضات الصحراوية التي تعتبر من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد، بما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة الذي يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية، وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربع مناطق: المنطقة الساحلية، المنطقة السهبية، المنطقة الداخلية والمنطقة الجنوبية (مجدولين، 2017، صفحة 2010).

إلا أن العديد من الدراسات بينت كبر حجم الأراضي الزراعية التي يفقدها القطاع الزراعي في الجزائر سنويا بفعل البناء والسكن الحضري والتي تقع أغلبها في المنطقة العالية الخصوبة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية غير المنتجة إلى نسبة 87% من المساحة الصالحة للزراعة (خرافي، 2017، صفحة 210).

❖ **الموارد المائية:** تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية حيث 90% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع ، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم بعدم الانتظام والتوزيع غير المعتدل حيث أن نسبة الأراضي التي تستقبل أكثر من 400 ملم^3 من الأمطار سنويا لا تزيد عن 1.4 مليار هكتار والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي للجزائر، أما الجزء الغربي من الشمال الجزائري فيستقبل كميات غير كافية وغير منتظمة من الأمطار، أما بالنسبة للصحراء الجزائرية والتي تمثل ما نسبته 85% من المساحة الإجمالية للجزائر فتتسم بجفاف شبه تام لوقوعها تحت خط التماطر200 ملم^3، وعلما ان الأراضي الزراعية لا تكون مؤهلة لإقامة زراعة مطرية إلا إذا كان معدل الهطول فيها يساوي أو يزيد 390ملم^3 فإن أكثر من 83.44% من الأراضي الزراعية في الجزائر غير مؤهلة لإقامة هذا النوع من الزراعة بشكل مستقر ومكثف، وبالتالي فإن تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر وتحقيق أهدافه لا يتم بلوغه إلا من خلال الاعتماد على أسلوب الري بجانب الزراعة المطرية، والذي يتسم بتدني كفاءته في الجزائر، ويمكن القول أن هناك تقصيرا كبيرا في مجال استخدام الموارد المائية في الزراعة في الوقت الذي يعبر فيه تذبذب الإنتاج الزراعي وقلته عن الاحتياج الكبير لهذا العنصر الإنتاجي الأساسي (خرافي، 2017، صفحة 140،141).

❖ **الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي:** عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفلاحي حقه في التنمية الاقتصادية بداية من الألفية الثالثة خصوصا بعد ارتفاع البترول في الأسواق الدولية والتي مكنتها من توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير خطط تنموية طموحة للنهوض به وكما يشير الجدول أدناه فقد عرفت قيمة المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ارتفاعا مستمر بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى غاية البرنامج الخماسي (2010-2014) رغم تراجع أهميتها النسبية من إجمالي اعتمادات كل برنامج وهذا يعتبر مؤشرا دالا على المجهودات المالية التي تبدلها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم تعطي هذا القطاع حقه في التنمية الفعلية برصد مبالغ مالية كافية لدفع حلقة البحث العلمي الزراعي التي تعد النقطة الأهم (طويجني و عقال، 2017، صفحة 221،222).

الجدول رقم (04): تطور الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

الوحدة مليار دينار

البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2006-2009)		البرنامج الخماسي(2010-2014)		المجموع	
القطاع	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
القطاع الفلاحي	65.4	12.5	312	7.42	1000	4.71	1377.4	5.3
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.58	20214	95.29	24564.3	94.7
المجموع	525	100	4202.7	100	21214	100	25941.7	100

المصدر: زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية ولأدائه الاقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد(04)، العدد(04)، 2017، ص221.

2.4.البحث العلمي والتطوير الفلاحي: تحتوي الجزائر على عدد معتبر من الباحثين الفلاحين، والذي يعتبر غير كافيا (مقارنة) بحجم النشاط الفلاحي الفعلي والممكن ما يدل على نقص الكفاءات العلمية العالية القادرة على تنفيذ وإدارة بحوث ذات جودة من جهة، والتواصل الفعال مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين دوي الصلة بالنشاط الفلاحي بشكل عام من جهة ثانية، والذي كان كنتيجة لضعف حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في الجزائر الذي يفيد بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة والمكانة التي يحتلها فيها. (طويجني و عقال، 2017، صفحة 120،121).

3.4. السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر (2000-2015)

عملت السلطات الجزائرية خلال مطلع الألفيات باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في وضع البرنامج الوطني للتنمية المحلية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، بغرض تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

❖ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)**

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 200-2004 للرفع من مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة.(نضيرة عطاء الله، ص 218)

وتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل (عطا الله، صفحة 219):

✓ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

✓ تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذا المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

✓ الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

✓ تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.

✓ تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.

✓ تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

✓ مكافحة التصحر وإعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

✓ توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي.

❖ **سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013)**

عملت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2007 على تطبيق سياسة جديدة في القطاع الفلاحي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في اوت 2008 المحدد لسياسة التجديد الفلاحي والريفي لإرساء قواعدها الأساسية بهدف تحقيق وتحسين الأمن الغذائي في الجزائر وبعث التنمية المستدامة، وقد ارتكزت هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية تتمثل فيما يلي: (ارزقي، 2017، صفحة 74،76).

✓ **التجديد الفلاحي:** والذي يعني ضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد حيث يهدف إلى:

- تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية المداخيل الفلاحية والأسعار عند الاستهلاك من خلال ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

✓ **التجديد الريفي:** والذي يهدف للوصول إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية وذلك انطلاقا من التكامل بين الأقاليم الولائية والجوارية المحلية، حيث تتجسد هذه السياسة من خلال أربع أهداف:

- إعادة الاعتبار للقرى والأرياف والمداشر وتحسين مستوى معيشتهم.
- حماية وتثمين التراث الريفي.
- التنويع الفلاحي في الوسط الريفي.
- الحفاظ على الموراد الطبيعية وتحسين طرق استغلالها.

✓ **برامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:** طبق هذا البرنامج في خضم السياستين السابقتين فيما يخص التكوين في الجانب الفلاحي، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصال، الإرشاد الفلاحي ..... إلخ، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

- التكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة في الوسط الإنتاجي والفلاحي.

- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات ذات الطابع الفلاحي.

- تعزيز وتكثيف وتنمية المصالح المؤسساتية ذات الطابع الطبي والبيطري لتعزيز الصحة النباتية وتحسين المردودية والإنتاجية.

- وضع ميكانيزمات التشريع والتخطيط وغيرها.

ومن جهة أخرى حددت السلطات الجزائرية أهدافا أخرى استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014) تتمثل في إنعاش القطاع الفلاحي ودعم تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الاستثمار الفلاحي وغيرها.

4.4. أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري

من أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري ما يلي: (ارزقي، 2017، صفحة 77،78).

✓ تطور التسوية الهيكلية لمسألة العقار الفلاحي في إطار مقارنة شاملة ومنسجمة تشمل في الوقت ذاته الأراضي التابعة لأملاك الدولة والأراضي التابعة للخواص والأراضي

الغابية وكذا طرق استغلالها بشكل عقلاني وآمن وتجري عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز في ظروف حسنة.

✓ وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي تطلب تطوير قدرات جديدة لمراقبة الفروع وضمان مطابقة سلسلة من الإجراءات ذات الطابع المتنوع مما سمح بحماية مداخيل الفلاحين ومربي المواشي وكذا تشكيل مخزون لضمان استقرار الأسواق.

✓ تعزيز التمويل المصرفي الذي يتم عن طريق توفير منتجات مالية ملائمة وتحفيزية موجهة لمرافقة الفلاحين في تنفيذ مشاريعهم الموسمية ومشاريع الاستغلال والاستثمار، وتتمثل المنتجات الجديدة الميسرة التي تم إطلاقها في قرض الرفيق وقرض التحدي والقروض الميسرة المحددة الآجال.

✓ تكييف سياسة الدعم المباشر الموجه للتجهيز وعصرنة المستثمرات التي تم استحداثها مؤخرا وتعزيز قدرات الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف وتحويل وتثمين وضبط المنتجات الفلاحية وتربية المواشي.

✓ تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: أبرز تطبيق كل الإجراءات المدرجة ضمن التجديد الفلاحي والريفي وتحرير وتحفيز المبادرات مدى أهمية برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية التي تم إطلاقها في أكتوبر 2010.

✓ وضع أهمية خاصة لحماية الموارد الطبيعية وتعزيزها وتثمينها وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال خمس برامج: مكافحة التصحر، معالجة الأحواض المنحدرة، دعم تأهيل المساحات الفلاحية وتسيير التراث الغابي وتوسيعه والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية.

5.4.مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يمكن إبراز أهمية القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني من خلال تتبع أثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ **مساهمة الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي:** يعتبر مؤشر مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الداخلي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي

استراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة. (مجدولين، 2017، صفحة 246).

الجدول رقم(05): مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الداخلي الجزائري(2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المساهمة(%)	8.5	5.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.3

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي عرفت ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة (2010-2016)، إذ بلغت نسبة 12.3% سنة 2016، بينما كانت 8.5% عام 2010، إلا أنه وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية فإن القطاع الفلاحي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي وسيطرة قطاعات اقتصادية أخرى خاصة المحروقات والخدمات التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة:** يعتبر توفير مناصب العمل من طرف القطاع الفلاحي من بين أهم أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر لما يوفره هذا الهدف من نتائج تنعكس إجابا على التقليص من نسبة الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

الجدول رقم(06): تطور العمالة الفلاحية في الجزائر (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة في العمالة (%)	11.7	10.8	9	10.6	8.8	8.7	8

المصدر: المرجع السابق.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الفلاحة في العمالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، إذ انخفضت من 11.7% عام 2010 إلى 8% عام 2016، وهو ما يؤكد عجز البرامج التنموية في الوصول إلى التوظيف اللازم لتحقيق

الأهداف المسطرة ، وذلك راجع إلى استحواذ قطاعات أخرى على القوى العاملة نتيجة لقلة جاذبية القطاع الفلاحي مقارنة بها (الخدمات، التجارة...) بسبب الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وعدم توفر الإمكانيات المادية للفلاحين وغياب شبه تام للحماية الاجتماعية لهم وغيرها من المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري.

❖ **الميزان التجاري الغذائي:** والذي يعد من بين المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، إذ يوضح الجدول أدناه الضعف الكبير للصادرات الغذائية مقارنة مع الإيرادات الغذائية والذي فسر بعجز كبير ومستمر في الميزان التجاري الغذائي في الجزائر، وهو ما يعكس ضعف الإنتاج الفلاحي الوطني في تحقيق الاكتفاء الغذائي الداخلي بالرغم من الإمكانيات الفلاحية التي تمتلكها الجزائر والجهود التي بدلتها لتطوير القطاع الفلاحي، وهذا ما يكلف استنزاف خزينتها من العملة الصعبة لسد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد من الأسواق الدولية.

الجدول رقم (07): الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الغذائية	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855
الصادرات الغذائية	315	355	315	404	323	238	328
الفجوة	(5381)	(8906)	(8168)	(8609)	(10227)	(8708)	(7527)

المصدر: المرجع السابق

5. الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يعد من بين أحد اهم القطاعات البديلة للمحروقات في الجزائر لما تتوفر عليه من مقومات ومؤهلات طبيعية وبشرية قادرة على تحقيق مساهمة فعلية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ولهذا سعت الحكومة الجزائرية

إلى تطوير وتنمية هذا القطاع من خلال إرساء سياسات تنموية مستدامة تمثلت في مجموعة من المخططات والبرامج هدفت لتحقيق الأمن الغذائي وبعث التنمية المستدامة.

ونظرا للتحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي من مشاكل طبيعية وسوء لتسيير المقومات وضعف التنظيم والمجهودات الفعلية لدفع حلقة البحث العلمي الزراعي، عرف هذا القطاع ضعف في أدائه الاقتصادي وعجزه على تحقيق الكفاءة المتوقعة والأهداف المرجوة منه، وهو ما يتضح من خلال ضعف مساهمته في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وكذا العجز الكبير الذي يعاني منه الميزان التجاري الغذائي و الفلاحي، ولذلك لابد على الحكومة الجزائرية توجيه اهتمام أكبر للقطاع الفلاحي بتبني استراتيجيات تنموية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للمقومات الفلاحية لتخليص الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

كريمة نتاش(2017)، أسعار النفط وتداعيات انخفاضها على الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر، _البحث في السياسات البديلة_، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،

- حميد قرومي، محمد بن ناصر، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، جامعة لونيس علي 2، البليدة، العدد(11).

- علي حميدوش، زهير بوعكريف (2017)، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر –تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيس2، البليدة، المجلد(08)، العدد(01).

- محمد السعيد سعيداني وآخرون(214)، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله(2016)، التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي.

- حدة أوضايفية، رابح خوني(2017)، الاقتصاد الجزائري آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد(07).

- حميد بن نية، مراد محفوظ (2017)، استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيس2، البليدة، المجلد (08)، العدد (02).

- حميدة أوكيل(2016)، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

- أسماء بلعما(2018)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، تامنغست، المجلد(07)، العدد(01.

- جمال سويح، عطاء الله بن طيرش (2017)، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، المجلد(01)،العدد(01).

- السعيد بوشول وآخرون(2017)، المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي –دراسة حالة المملكة العربية السعودية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد(07).

خالد زرموت(2017)، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، المجلد(06)، العدد(03).

- Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance(synthese), (2016.)

- المديرية العامة للضرائب DGI

- رشيدة مسعودي(2015)، العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، العدد(06).

- ميلود وارزقي (2017)، اختبار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، المجلد(02)، العدد(07.

- خديجة خرافي(2017)، دور الإصلاح الضريبي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد(03)، العدد(04).

- زين العابدين طويجيني(2017)، نسبية معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية ولأدائه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد(04)، العدد(04).

- نضيرة عطاء الله، الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة –دراسة نموذجية- الساحلي لإقليم ولايات الوسط-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد(17).

– مجدولين دهينة(2017)، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.